جامعة القاهرة
معهد البحوث والدراسات الأفريقية

مجلة الدراسات الأفريقية

* رحلة حج منسا موسى ... قراءة جديدة في ضوء تأويلات الشكري
* الدوافع السياسية للحرب في مجتمع السودان الغربي
* بعض المناظر الصخرية ذات المدلول الديني في تاسيلي ناجر خلال مرحلة الرعي (٤٠٠٠ ق.م – ٢٠٠٠ق.م)
* شواهد المقبرة الملكية في زنجبار مصدرًا لتاريخ أسرة البوسعيد (١٨٤٣- ١٩٧٠)
* الحرب والذهنية في مجتمع السودان الغربي إبان القرنين ٩ - ١٠هـ / ١٥- ١٦م
* النزاع الفرنسي البريطاني حول إقليم وايما وتعيين حدود غينيا وسيراليون (١٨٩٣ – ١٩٠٣)
* تصوير الشعر الأمهري لموجات الجفاف والمجاعة في إثيوبيا
* عبارة السبب في اللغة السواحيلية «في ضوء منهج تحليل المكونات المباشرة»
* الهجرة الدولية الأفريقية
* أثر التغيرات المناخية على الأمن الغذائي في إقليم الساحل الأفريقي
* جرائم المخدرات في محافظة مطروح «دراسة جغرافية»
* مضيق باب المندب دراسة في الجغرافيا السياسية والجيوستراتيجية
* أهمية التمثيل الدبلوماسي في إدارة العلاقات الدولية (دراسة مقارنة بالفقه الإسلامي والقانون الدولي العام)
* دور المجتمع المدني الأفريقي في الآلية الأفريقية لمراجعة النظراء
* دور قطاع النفط في تحقيق التنمية الاقتصادية
* مجتمع الفانتي والضوابط الاجتماعية في غانا «دراسة في الانثروبولوجيا الاجتماعية»
* واقع السياسات التعليمية في ماليزيا ومدى استفادة الجزائر من هذه التجربة

العـدد ٣٦
٢٠١٤

مركز جامعة القاهرة للطباعة والنشر

دور المجتمع المدنى الأفريقى
فى الآلية الأفريقية لمراجعة النظراء

أ.د. محمود محمد أبو العينين(*) د. عراقى عبد العزيز الشربينى(**)

أ. نشوى مختار حسين(***)

مقدمة :

تستخدم عملية «مراجعة النظراء» فى العديد من المنظمات الحكومية والبرامج الدولية، غير أنها ترتبط بشكل وثيق بـ «منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية» (OECD) Organisation for Economic Co-operation and Development) - والتى تستخدمها منذ إنشائها منذ أكثر من أربعين عامًا. وتمثل عملية مراجعة النظراء عملية تعلم متبادل، يتم خلالها تبادل أفضل الممارسات؛ فهى في الأساس عملية تمحيص لأداء الدولة أو ممارساتها في مجال معين عن طريق دول أخرى. وذلك بهدف مساعدة الدولة التي تخضع للمراجعة في تحسين عملية صنع القرار بها.

وفى إطار تنفيذ مبادرة " المشاركة الجديدة لتنمية أفريقيا (نيباد) " (The New Partnership for Africa's Development (NEPAD)) - التى انطلقت فى عام ٢٠٠١ ، وكان من بين أهدافها القضاء على الفقر فى أفريقيا - قام الاتحاد الأفريقى بتأسيس "الآلية الأفريقية لمراجعة النظراء" (African Peer Review Mechanism) فى عام ٢٠٠٣- باعتبارها آلية للمتابعة الذاتية - ينضم

(*) أ.د. محمود محمد أبو العينين: أستاذ العلوم السياسية بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية.

(**) د. عراقى عبد العزيز الشربينى: أستاذ مساعد الاقتصاد بالمعهد.

(***) أ. نشوى مختار حسين: باحثة دكتوراة فى العلوم السياسية بالمعهد.

إليها الدول الأعضاء فى الاتحاد الأفريقى طواعية- بهدف النهوض بمستويات الحكم (Governance). وذلك من منطلق أن برامج التنمية والتعاون الإقليمى فى أفريقيا لن تتأتى إلا فى ظل حكم سياسى واقتصادى جيد [١].

ويتضمن عمل الآلية إجراء مراجعات دورية لسياسات وممارسات الدول المشاركة للتأكد من التقدم الذى يتم إحرازه من أجل تحقيق الأهداف المتفق عليها، وذلك فى مجالات أربعة رئيسية وهى: الديموقراطية والحكم السياسى الجيد (Democracy and Good Political Governance)، والحكم والإدارة الاقتصادية (Economic Governance and Management)، وحوكمة الشركات (Corporate Governance)، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية (Socio-Economic Development).

وتتضمن الآلية خمس مراحل أساسية، تبدأ بدراسة أساليب الإدارة السياسية، والاقتصادية، والمؤسسية، وبيئة التنمية فى الدولة الخاضعة للمراجعة، إذ تقوم الدولة من ناحيتها، بعملية تقييم ذاتى (Self Assessment)، بناء على الاستبيان (Questionnaire) الذى ترسله لها سكرتارية الآلية. وكذلك صياغة برنامج عمل أولى (Programme of Action)، يعقب ذلك زيارة فريق المراجعة الدولى، الدولة المعنية، لإجراء مشاورات على أوسع نطاق ممكن مع الحكومة والمسئولين والأحزاب السياسية والبرلمانيين وممثلى منظمات المجتمع المدنى، بعدها يتم إعداد تقرير فريق المراجعة، ثم يتم تقديم التقرير النهائى الى رؤساء الدول والحكومات المشاركة، ليتم اعتماده ونشره رسميا فى الهيئات الإقليمية والإقليمية الفرعية الرئيسية. ولن يتوقف الأمر عند هذا الحد ولكن لابد أن تقوم الدولة بمتابعة تنفيذ برنامج العمل الوطنى[٢].

وجدير بالذكر، أن المتتبع لمختلف الوثائق الخاصة بالآلية الأفريقية لمراجعة النظراء، يلحظ دون عناء الإشارات المتعددة على أهمية مشاركة المجتمع المدنى

وضرورة تعزيزها. وبطبيعة الحال فقد برزت أدوارا مختلفة لمنظمات المجتمع المدنى الأفريقى فى إطار الآلية حتى وإن لم تأت بها تلك الوثائق، كما أن تلك الأدوار تفاوتت من دولة إلى أخرى.

وتهتم هذه الدراسة بتناول دور المجتمع المدنى الأفريقى فى الآلية، وذلك بالإجابة على تساؤلين رئيسيين، وهما:

١. ما هى الجوانب الرئيسية لدور المجتمع المدنى الأفريقى فى الآلية الأفريقية لمراجعة النظراء؟

٢. كيف يمكن تقييم دور المجتمع المدنى الأفريقى فى الآلية الأفريقية لمراجعة النظراء وأهم الآليات المقترحة لزيادة فعالية هذا الدور مستقبلا؟

واعتمدت الدراسة على بعض الأدوات التحليلية أهمها المقابلات المتعمقة، والتى تم إجراؤها عبر البريد الالكترونى مع عدد من الخبراء، الذى جاء اختيارهم بناء على عملهم وخبرتهم بالآلية الأفريقية لمراجعة النظراء، والذى اتضح بجلاء عقب مراجعة العديد من الأدبيات، أو عن طريق ترشيحهم من قبل بعض الخبراء فى المجال ذاته. وهؤلاء الخبراء ينتمون لمراكز فكرية ومنظمات مجتمع مدنى وغيرها [٣].

وسوف يتم تقسيم الدراسة إلى مبحثين رئيسيين يتناول أولهما تحليل الجوانب الرئيسية لدور منظمات المجتمع المدنى فى الآلية، أما المبحث الثانى سيحاول تقديم تقييم لتلك الأدوار وكذلك بعض الآليات المقترحة لزيادة فعالية المجتمع المدنى فى الآلية.

المبحث الأول

تحليل الجوانب الرئيسية لدور المجتمع المدنى الأفريقى فى الآلية الأفريقية لمراجعة النظراء

عند الحديث عن الأدوار التى قامت بها منظمات المجتمع المدنى فى الآلية، يبرز دوريين رئيسيين- وفق ما جاءت به التقارير والدراسات المختلفة - أولهما تلك الأدوار المتعلقة بالمراحل الأولى فى تطبيق الآلية وبخاصة مرحلة التقييم الذاتى ومرحلة إعداد برنامج العمل الوطنى. أما ثانى هذه الأدوار فيتعلق بأدوار هذه المنظمات فى تقييم ومتابعة تنفيذ هذا البرنامج. وهما ما سيتم التعرض لهما فيما يلى.

أولا - دور المجتمع المدنى فى المراحل الأولى لتنفيذ الآلية

تجدر الإشارة أولا قبل الخوض فى هذه الأدوار إلى ما جاءت به الوثائق المختلفة للآلية حول مفهوم ومشاركة منظمات المجتمع المدنى فيما يلى.

أ- مفهوم المجتمع المدنى فى وثائق الآلية الأفريقية لمراجعة النظراء:

يمكن القول أن المجتمع المدنى قد تم الإشارة إليه فى الوثائق المختلفة للآلية على مستويين رئيسيين، أولهما بالإشارة إلى أهمية هذه المشاركة وتعزيزها، وثانيهما بالإشارة إلى مكونات المجتمع المدنى (أى منظماته المكونة له)، وإن اختلفت من سياق لآخر كما ستلى الإشارة.

أما بالنسبة للمستوى الأول، فقد ذكرت الوثيقة الخاصة بأهداف ومعايير ومؤشرات الآلية الأفريقية لمراجعة النظراء، أن الهدف الرئيسى للآلية هو تشجيع جميع الدول المشاركة للتسريع نحو اعتماد وتنفيذ أولويات وبرامج مبادرة «نيباد»، وتحقيق الأهداف المتفق عليها والامتثال لأفضل الممارسات فيما يتعلق بمجالات الحكم والتنمية. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال الجهود المتواصلة للدولة، بمشاركة جميع الأطراف المعنية. ويتطلب ذلك أن تقوم كل دولة بوضع برنامج عمل

متضمنا أهداف محددة زمنيا وربطها بالموازنات الوطنية لتوجيه جميع الأطراف المعنية فى التدابير المطلوبة من الجميع – الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني - لتحقيق رؤية الدولة [٤].

كما أشار الإعلان الخاص بالديموقراطية والحكم السياسى والاقتصادى وحوكمة الشركات، إلى اتفاق رؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء فى الاتحاد الأفريقى على تعزيز وحماية حقوق الإنسان بما يتضمنه ذلك من تيسير إنشاء منظمات مجتمع مدني حيوية، بما في ذلك تعزيز مؤسسات حقوق الإنسان على الأصعدة الوطنية والإقليمية الفرعية والإقليمية، هذا بالإضافة إلى ضرورة تحقيق شراكات جديدة بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدنى، اعتقادا بأنه لا يمكن التصدى للفقر بفعالية دون تحقيق هذه الشراكات، وذلك من بين أمور اخرى [٥].

أما على صعيد المفهوم، يستخدم مختلف وثائق الآلية الأفريقية لمراجعة النظراء مفهوم المجتمع المدني بشكل مختلف بدرجة طفيفة في السياقات المختلفة. فعلى سبيل المثال، تنص الوثيقة الأساسية للآلية الأفريقية لمراجعة النظراء على أنه: «في المرحلة الثانية، سيزور فريق المراجعة الدولة المعنية، حيث ستكون أولوياته في ترتيب العمل لتنفيذ أوسع نطاق ممكن من المشاورات مع الحكومة، والمسؤولين، والأحزاب السياسية، والبرلمانيين، وممثلي منظمات المجتمع المدني (التي تشمل وسائل الإعلام، والأكاديميين، والنقابات العمالية، وقطاع الأعمال (Business,)، والهيئات المهنية) [٦].

غير أنه في وثيقة "التنظيم والعمليات" تمت توسعة نطاق وصف المجتمع المدني، حيث أشارت إلى انه: "من المقرر أن يتفاعل فريق الآلية الأفريقية لمراجعة النظراء ويتشاور بشكل مكثف مع المسؤولين الحكوميين، والبرلمانيين، وممثلي الأحزاب السياسية، وقطاع الأعمال وممثلي المجتمع المدني (الذين يشملون وسائل الإعلام، والأكاديميين، والنقابات العمالية، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات المجتمعية (Community-Based Organizations CBO)) [٧].

ومن ناحية أخرى، فإنه في مذكرة التفاهم الخاصة بالآلية الأفريقية لمراجعة النظراء، تعهد رؤساء الدول والحكومات المشاركة فى الآلية بضمان مشاركة جميع الأطراف المعنية في وضع برنامج العمل الوطني، بما فى ذلك النقابات العمالية، والمرأة، والشباب، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، والمجتمعات الريفية، والجمعيات المهنية " [٨]. ومن ثم فإن مفهوم المجتمع المدني المستخدم في هذا المقام لم يتضمن كلا من النقابات العمالية والجمعيات المهنية بل تم ذكرهما بشكل مواز له على الرغم من ذكرهما كأحد مكوناته فى وثائق سابقة.

وقد كان لذلك تبعاته بطبيعة الحال على تقارير مراجعة الدول، وذلك فى عدم الوقوف تحديدا على نطاق المجتمع المدنى. فقد ذكر تقرير مراجعة دولة نيجيريا، على سبيل المثال، أنه قد تم إنشاء مجموعة عمل وطنية (على غرار المجلس الوطنى) وقد تألفت من ٣١ عضوا يمثلون قطاعات مختلفة، ثم تمت توسعة العضوية لتصل الى ٢٤٠ عضوا وصلت نسبة المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدنى فيها إلى ٢٨٪، ووسائل الإعلام ١٠٪، ومنظمات الشباب ٦٪، والحكومة ٢٠٪... الخ [٩].

كما يشير تقرير مراجعة دولة موريشيوس إلى اجتماع بعثة مراجعة الدولة مع جميع الجهات الفاعلة المشاركة فى عملية الآلية مثل: رئيس الجمهورية، رئيس الوزراء، وأعضاء الحكومة، والأحزاب السياسية، والمجتمع المدنى، والنقابات العمالية، والحركات الشبابية، والمنظمات النسائية، وغيرها [١٠] . وهو ما يوضح أنه تم استبعاد بعض المكونات التى ذكرتها الوثائق ذاتها، كما تم الفصل فى بعضها مثل الفصل بين المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدنى.

فى حين ذكر تقرير مراجعة دولة الجزائر أن بعثة مراجعة الدولة قد عقدت جلسات عمل مع نقطة الارتكاز والمجلس الوطني ومنظمات المجتمع المدني، التي شملت وسائل الإعلام، والجامعات، والمنظمات الدينية، والنقابات العمالية، ومنظمات الشباب، والمرأة، وقادة الأحزاب السياسية (سواءً حزب الأغلبية أو المعارضة)،

وجمعيات حماية حقوق الإنسان، وذوى الاحتياجات الخاصة وغيرها[١١]. وهو ما يوضح انضمام مكونات جديدة للمجتمع المدنى لم تأت فى الوثائق بعد.

وهو ما يقود إلى نتيجتين رئيسيتين، أنه لا يزال الوقوف على وصف وتحديد دقيق للمجتمع المدنى لا يوجد بعد، وهو ما ترك مساحة للدول المشاركة لتحدد هذا النطاق كيفما تشاء. مما يفضى إلى النتيجة الثانية وهى أن تقييم مشاركة المجتمع المدنى فى الآلية يصعب تحديد أى المكونات كانت الأكثر تأثيرا عن الأخرى، كما يصعب التعميم لنعود بذلك إلى التعريف الأعم للمجتمع المدنى وهو تلك المنظمات الواقعة بين الأسرة والدولة.

ب- دور منظمات المجتمع المدنى فى مرحلة التقييم الذاتى وإعداد برنامج العمل الوطنى

يمكن الإشارة فى هذا الصدد إلى ثلاثة أدوار رئيسية قامت بها منظمات المجتمع المدنى، وهى: الاشتراك فى الهياكل الوطنية للآلية، والمشاركة فى المشاورات وتنظيم ورش العمل للتوعية والتعلم، وأخيرا تقديم المذكرات المكتوبة، وهو ما سيتضح تفصيلا كما يلى.

١- الاشتراك فى الهياكل الوطنية للآلية:

نعنى بالهياكل الوطنية للآلية، تلك الهيئات أو المؤسسات التى تنشئها الدولة عقب انضمامها للآلية لتنفيذ الآلية فى الدولة، وغالبا ما تكون هذه الهياكل هى المجلس الوطنى والمؤسسات البحثية الفنية. وتشير تجارب الدول التى خضعت للمراجعة الاستعانة بمنظمات المجتمع المدنى فى هذه الهياكل.

ففى بنين على سبيل المثال، تم إنشاء مفوضية وطنية مستقلة لتنفيذ الآلية (والتى تم تدشينها رسميا فى ١١ نوفمبر ٢٠٠٥)، وتم الإشراف عليها من قبل ممثل عن المجتمع المدنى. وقد ضمت هذه المفوضية ٩٧ عضوا النسبة الأكبر منهم (٥٧ عضوا) للمجتمع المدنى. ويقع من بين مهامها إعداد تقارير دورية حول التقدم المحرز فى تنفيذ الآلية الأفريقية لمراجعة النظراء فى بنين [١٢].

وفى بوركينا فاسو على سبيل المثال، تم تمثيل منظمات المجتمع المدنى في المجلس الوطني للآلية، حيث بلغ عدد ممثليها ٩ أعضاء من أصل ٢٧ عضوا من مختلف القطاعات فى المجتمع [١٣]. وفى الجزائر حوالى ثلث أعضاء المجلس الوطنى من المجتمع المدنى [١٤].

كما تشير تجربة غانا إلى الاستعانة بمؤسسات المراجعة الفنية الوطنية المستقلة التى تنتمى للمجتمع المدنى، والتى وكل إليها إجراء المشاورات الفنية الفعلية والتقييم.

ومن بين المهام التى كلفت بها هذه المؤسسات: تحديد الأطراف المعنية ذات الصلة بمتطلبات الاستبيان، علاوة على التعاون مع منظمات المجتمع المدنى الأخرى، حيث تمت دعوة بعض منظمات المجتمع المدني لإجراء المراجعة فى المجالات ذات الصلة بخبرتها وكفاءتها. وقد شمل ذلك قضايا مثل الصراع والأمن وحقوق الإنسان، وغيرها [١٥].

ويرى البعض أنه على الرغم من أن تشكيل المجلس (الهيئة) الوطنى يختلف من دولة إلى أخرى فإن وجود ممثلين عن المجتمع المدنى به يعتبر فرصة لجميع منظمات المجتمع المدنى للوصول مباشرة إلى صناع القرار الرئيسيين المعنيين بالآلية. علاوة على ذلك فإنه فى الحالات التى تقرر فيها الدولة الاستعانة بهيئات مراجعة فنية لإجراء وجمع الاستبيانات وغيرها من المواد، فإن منظمات المجتمع المدنى هى فى معظم الأحيان المرشحين المفضلين لإجراء مثل هذا العمل. وهو ما يوفر بدوره فرصة إضافية لمنظمات المجتمع المدنى للمشاركة فى العملية الوطنية [١٦].

٢- المشاركة فى المشاورات وورش العمل الخاصة بالآلية وتنظيم ورش العمل للتوعية والتعلم:

ففى بوركينا فاسو، تمت دعوة منظمات المجتمع المدني بصفة منتظمة للمشاركة في جمع البيانات، حيث تم حشد بعض هذه المنظمات وذلك من قبل المعاهد البحثية

الفنية إما لجمع البيانات أو لتسهيل جمعها. كما اتضحت مشاركة منظمات المجتمع المدنى بالسماح لها بالتعبير المتكرر عن اهتماماتها ومخاوفها بخصوص الآلية. ففي ١٥ فبراير ٢٠٠٧، على سبيل المثال، نظم المجلس الوطني اجتماعًا مع منظمات المجتمع المدني بشأن عملية التنفيذ في بوركينا فاسو، وتمثل هدفه الرئيسي في مناقشة الآلية الأفريقية لمراجعة النظراء وبخاصة تقرير التقييم الذاتي. وقد استجاب أكثر من ثلاثين منظمة لدعوة المجلس الوطني. وقد أشار المشاركون إلى عدد من أوجه القصور سواء المرتبطة بالعملية ذاتها أو طرق التنفيذ المطبقة من المجلس الوطني [١٧].

أما فى غانا، فقد تجاوز الأمر مجرد المشاورات، حيث تم تأسيس مكتب اتصال المجتمع المدني (Civil Society Liaison Desk) في سكرتارية الآلية، والذى قام بمراجعة فعلية لعمل فرق المراجعة الفنية [١٨].

كما قامت بعض منظمات المجتمع المدني، من تلقاء ذاتها، ومن بينها معهد الحكم الديمقراطي (Institute for Democratic Governance)، بإجراء مراجعة ظل للآلية الأفريقية لمراجعة النظراء (Shadow APRM Review) في الدولة، بهدف تقصي (Interrogate) واستكمال عملية المراجعة الرسمية، وهو ما قدم معلومات بديلة تمت الاستعانة بها في إعداد برنامج العمل الوطني. وهو ما جاء فى تقرير الدولة [١٩].

وفى موزمبيق، قررت منظمات المجتمع المدني تبنى منهجية خاصة لتحقيق مشاركة أكبر على جميع المستويات، بما في ذلك المجتمعات المحلية. وذلك عن طريق تعزيز حوار واسع بين منظمات المجتمع المدني باستخدام أبسط المصطلحات والمفاهيم المقتبسة من الاستبيان الرسمى للآلية. بما يعني تحويل الأسئلة إلى جمل، وصياغة الكلمات بطريقة بسيطة لتناسب السياق والواقع المحلي واستخدام الأمثلة المفهومة والمستخدمة بشكل شائع على المستوى المحلي. وقد تم إطلاق هذه العملية في جميع الأقاليم ١١ في موزمبيق، وفي سبع مناطق. كل ذلك كان يحدث حتى قبل بدء تنفيذ العملية الوطنية الرسمية [٢٠].

أما بالنسبة لتنظيم ورش العمل، ففي جمهورية الكونغو، على سبيل المثال، تم تنظيم ندوة تدريبية فى "برازافيل"، حول الآلية الأفريقية لمراجعة النظراء والمجتمع المدني، وذلك في الفترة: ١٨-١٩ مايو ٢٠٠٧، من قبل " لجنة الاتصال بين المنظمات غير الحكومية في الكونغو « (Comité de liaison des ONG du Congo) بالتعاون مع الشراكة الأفريقية الكندية (Partnership Africa Canada) ومعهد جنوب أفريقيا للشؤون الدولية. هذا وقد أعقب تلك الندوة، والتي ضمت عددا من منظمات المجتمع المدني الوطنية ووسائل الإعلام وممثلين عن الحكومة، بعض الأنشطة الأخرى ذات الصلة بالآلية والتى نظمتها اللجنة. بعد الإطلاع على إنجازات المجتمع المدني في هذا الصدد، ألقى المشاركون في الندوة نظرة فاحصة على تجارب الدول الرائدة فى الآلية، وذلك فى سبيل تدارك ومعالجة التحديات التي سوف تواجه تنفيذها.

٣- تقديم المذكرات (Submissions):

لقد اعتمدت عملية الآلية الأفريقية لمراجعة النظراء فى دولة جنوب أفريقيا إلى حد كبير على تقديم المذكرات، وقد كانت عملية مبتكرة فى هذا الخصوص. ويمكن تعريفها باعتبارها مستندات تم إعدادها وتقديمها رسميا كجزء من عملية الآلية فى جنوب أفريقيا. حيث تم تشجيع مختلف الفئات فى المجتمع بما فيها الإدارات الحكومية، والمنظمات غير الحكومية، ومنظمات الشباب والمرأة، ومراكز الفكر، والأكاديميين، وكذلك المواطنين العاديين، وغيرهم لعمل مذكرات خطية (written submissions) للرد على استبيان الآلية او جزء منه [٢١].

ويشير (Stephen Gruzd) إلى أن العدد الكبير نسبيا من المذكرات الخطية فى جنوب أفريقيا مقارنة بالدول الأخرى المشاركة فى الآلية يمكن أن يعزى جزئيا إلى الطبيعة المتطورة نسبيا للمجتمع المدني وكذلك خبرات العديد من منظماته، التى درجت على إعداد وتقديم أوراق المواقف (position papers) بشأن القضايا الوطنية والمشاركة بنشاط في المحافل التشاورية [٢٢].

ثانيا- دور منظمات المجتمع المدنى الأفريقى فى مرحلة متابعة وتقييم برامج العمل الوطنية (برامج مراقبة الآلية)

يعد تنفيذ برامج العمل الوطنية اختبارا حقيقيا لالتزام الدول الأفريقية بتعهداتها تجاه تحسين الحكم. وفى هذا الإطار برزت جهود وأدوار أخرى لمنظمات المجتمع المدنى، وهى تلك المتعلقة بمتابعة وتقييم تنفيذ برامج العمل الوطنية.

وسيتم الإشارة إلى بعض الاجتهادات فى هذا الإطار، وهما: مشروع مراقبة الآلية الأفريقية لمراجعة النظراء (APRM Monitoring Project (AMP))، وبرنامج مراقبة الحكم فى أوغندا (Uganda Governance Monitoring Platform (UGMP))، فيما يلى:

أ- مشروع مراقبة الآلية الأفريقية لمراجعة النظراء:

جاء هذا المشروع نتاجا لتعاون بين معهد جنوب أفريقيا للشؤون الدولية (وهو معهد بحثى غير حكومى فى جنوب أفريقيا)، ومركز الدراسات السياسية، وذلك بغية تمكين منظمات المجتمع المدني من متابعة تنفيذ الآلية الأفريقية لمراجعة النظراء في دولهم. وفى إطار هذا المشروع، تتم مساعدة منظمات المجتمع المدني لإجراء مراجعات مستقلة لتنفيذ الآلية الأفريقية لمراجعة النظراء، بهدف استكمال - وإن أمكن تقديم مدخلات الى – التقارير الرسمية التي تتولى إعدادها الحكومة. ويتم ذلك باستخدام "نموذج المراقبة والدعوة للآلية الأفريقية لمراجعة النظراء" (APRM Monitoring and Advocacy Template (AMAT)). هذا، وقد تم اختيار أربع دول من الجنوب الإفريقي هي: جنوب أفريقيا، وموزمبيق، وليسوتو، وموريشيوس، لتمثل المرحلة التجريبية للمشروع.

ويتكون المشروع من ثلاثة أجزاء: المراقبة، والتخطيط، والدعوة؛ حيث تركز المراقبة على وصف وتحليل وتقييم التقدم في الالتزامات التي قطعتها الدولة على نفسها في برنامج العمل الوطني، بالإضافة إلى الوضع العام للآلية الأفريقية في

هذه الدولة. أما عن التخطيط، فيختص بتحديد أوجه القصور ومواطن الضعف، وتقديم توصيات لتحسين هذه المواطن، وترتبط الدعوة باستخدام نتائج التقييم لوضع استراتيجيات التنفيذ، وتجميع الموارد والعلاقات (التعاون) لتنفيذ التوصيات التي تعالج مواطن الضعف التى تم تحديدها [٢٣].

منهجية نموذج المراقبة والدعوة للآلية الأفريقية لمراجعة النظراء

تتكون المنهجية اللازمة لمراجعة/تقييم تنفيذ الآلية الأفريقية لمراجعة النظراء باستخدام هذا النموذج من خمس مراحل رئيسية، وهى:

١. البحوث المكتبية (Desktop Research)
٢. المقابلات
٣. تقييم الآلية الأفريقية لمراجعة النظراء وبرنامج العمل الوطني
٤. تحديد المجالات الرئيسية ذات الأولوية
٥. التوصيات

المرحلة الأولى: البحوث المكتبية

تهدف هذه المرحلة إلى توثيق الوضع العام لعملية الآلية الأفريقية لمراجعة النظراء في الدولة، بالإضافة إلى تحديد التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل الوطنى. وتتمثل مصادر المعلومات الأساسية فى: برنامج العمل الوطنى للدولة، وتقارير التنفيذ (إن وُجدت)، وتقرير مراجعة الدولة. ويتم استكمال هذه المصادر بالأبحاث الأكاديمية والتقارير الإعلامية والتحليلات المعنية بتنفيذ برنامج العمل الوطني.

عند الانتهاء من البحوث المكتبية، يتم إعداد تقرير موجز يبرز الوضع العام للآلية الأفريقية لمراجعة النظراء في الدولة، والتقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل الوطني، وتحديد الأولويات الرئيسية التي تحتاج إلى الاهتمام ومزيد من الدراسة [٢٤].

المرحلة الثانية: المقابلات

تهدف هذه المرحلة إلى استكمال البحوث المكتبية من مصادر أولية وثانوية، وذلك بالتحدث مع الأفراد المشتركين بصورة مباشرة أو غير مباشرة في العملية، وذلك لتحقيق عدة أهداف وهى: تقديم تفاصيل حول تنفيذ برنامج العمل الوطنى، بالإضافة إلى إعطاء فرصة التعبير لأولئك المشاركون فى العملية، وأخيرا لتقييم أسباب النجاح والفشل.

أما عن المستهدفين فى هذه المرحلة، فهم على وجه التحديد المسؤولون الحكوميون، وأعضاء منظمات المجتمع المدني، والأكاديميون، والمانحون، المشتركون بصورة مباشرة في الآلية أو لديهم معرفة كافية بها.

أما عن الأسئلة التي ينبغي وضعها في الاعتبار أثناء المقابلات، فإن كل الأسئلة الممكنة التى تستخدم في البحوث المكتبية ينبغي استخدامها أيضا في إجراء المقابلات. ويتمثل الهدف من هذا في ضمان صحة البحوث المكتبية واستكمالها [٢٥].

المرحلة الثالثة: التحليل

تهدف هذه المرحلة إلى إجراء تقييم للوضع العام للآلية الأفريقية لمراجعة النظراء في الدولة، فضلاً عن التقدم المحرز في برنامج العمل الوطني.

وتمثل هذه المرحلة الجزء الأصعب فى النموذج، وذلك لعدة أسباب، تكمن فى أن التقدم فى غالب الأمر قد لا يكون قابلا للقياس علاوة على أن التقدم فى برنامج العمل الوطنى قد يكون نتاجا لبرامج ليس لها علاقة بالآلية، كما قد يتم إحراز تقدم بشكل غير مباشر نتيجة للآلية مع عدم وجود صلة واضحة بالعملية [٢٦].

ونتيجة لهذه الصعوبات، فبدلاً من إعطاء الدولة تصنيف ذي نسبة مئوية بشأن تنفيذها للآلية الأفريقية لمراجعة النظراء، يتم تقديم وصف تقييمي أوسع نطاقًا، جنبا إلى جنب مع تصنيف بسيط. حيث يأخذ التقييم في الاعتبار التقدم المحرز في بنود

برنامج العمل الوطني، بالإضافة إلى العملية المرتبطة بالآلية الأفريقية لمراجعة النظراء في الدولة برمتها [٢٧].

المرحلة الرابعة: تحديد الأولويات

تهدف هذه المرحلة إلى تحديد المجالات ذات الأولوية التي يجب التركيز عليها لتحسين تنفيذ أهداف برنامج العمل الوطني، فضلاً عن عملية الآلية الأفريقية لمراجعة النظراء بأكملها في الدولة. ويقع ذلك فى ثلاثة مجالات رئيسية:

- قضايا مهمة يتعين التصدى لها.
- مجالات تم تحديد بعض المواضع فيها تعوق التقدم.
- مجالات أُحرز فيها بعض النجاح، ومن ثم تحتاج الى مزيد من الدعم.

المرحلة الخامسة: التوصيات

تهدف هذه المرحلة إلى إصدار توصيات من شأنها تحسين العملية الكلية للآلية الأفريقية لمراجعة النظراء فضلا عن تنفيذ برنامج العمل الوطني في الدولة.

ويجب أن تكون التوصيات واقعية مع تحديد أهداف قابلة للتحقيق. كما يتعين على الباحث التركيز على تعزيز وتحسين المبادرات القائمة بدلاً من محاولة إضافة العديد من المبادرات الجديدة. كما ينبغي أن تساعد نتائج هذا النموذج منظمات المجتمع المدني في إقامة حوار مع الحكومة بشأن وضع الآلية الأفريقية لمراجعة النظراء وبرنامج العمل الوطني. وينبغي التواصل مع المؤسسات المسؤولة عن الآلية، بهدف مناقشة نتائج النموذج وتقديم المقترحات والتوصيات التي تم إعدادها [٢٨].

ب- برنامج مراقبة الحكم فى أوغندا:

يتكون برنامج مراقبة الحكم في أوغندا من مجموعة من منظمات المجتمع المدني المعنية بمراقبة الحكم والدعوة، وتسعى لتحسين الحكم في أوغندا. ويعنى هذا البرنامج بمراقبة وإعداد تقارير الحكم، حيث أصدر البرنامج تقارير سنوية توثق التطورات

الرئيسية المرتبطة بمجالات الحكم مثل: عملية الدمقرطة (التحول الى النظام الديموقراطى) (Democratization) وأوضاع حقوق الإنسان والشفافية والمساءلة، وحل الصراعات، ولكل منها مؤشرات محددة. وقد انتقل برنامج مراقبة الحكم في أوغندا للاستناد فى التقارير التى يعدها إلى التزامات الحكم المستقاة من برنامج عمل الآلية الأفريقية لمراجعة النظراء الذى تلتزم به حكومة أوغندا وهى تحديدا ٣٢ التزام.

هذا، ويرتكز منهج برنامج مراقبة الحكم في أوغندا، ويعتمد على التزام كل عضو من الأعضاء بمتابعة التقدم في الالتزامات والمؤشرات المختارة. ويتبع أعضاء البرنامج منهجا ينطوى على مراجعة شاملة للأدبيات المتاحة عن التزام الحكومة الرسمية، وغيرها من المستندات من جانب المجتمع المدني أو المحللين المستقلين. علاوة على إجراء المقابلات، وبخاصة مع السلطة المعنية في كل التزام يتم تعقبه. كما تتم مراجعة مسودات التقارير الواردة من الأعضاء، مراجعة نظراء، من قبل أعضاء آخرين في البرنامج، فضلا عن مراجع خارجى. يعقب ذلك إجراء عملية للتحقق من صحة التقرير وأخيرا يتم صياغة التقرير الكلى [٢٩].

المبحث الثانى

تقييم دور المجتمع المدنى الأفريقى فى الآلية وبعض الآليات المقترحة لزيادة فعاليته

يتناول هذا المبحث محاولة لتقييم دور المجتمع المدنى الأفريقى من خلال استعراض بعض آراء المحللين والمراقبين فى هذا الإطار بالإضافة إلى وضع بعض الآليات المقترحة لزيادة فعالية هذا الدور مستقبلا.

أولا- تقييم دور المجتمع المدنى الأفريقى فى الآلية الأفريقية لمراجعة النظراء

يرى (Dalmar Jama) أن منظمات المجتمع المدنى فى العديد من الدول الأعضاء فى الآلية قد حققت مشاركة مهمة وحيوية فى عملية الآلية [٣٠] ٣٠. غير

أن ثمة اخرين يرون أن الأدوار التى يقوم بها المجتمع المدنى إنما تعتمد على تلك المساحة الممنوحة له من قبل الدولة، حيث تستند هذه الأدوار فى الممارسة الفعلية إلى النظم المعمول بها فى الدولة [٣١].

ويرى (Ousmane Déme) أن المسارات التاريخية لمنظمات المجتمع المدنى فى أفريقيا، متعددة وتختلف اختلافا كبيرا. ففي بعض الحالات، حقق المجتمع المدني بعض النضج، بينما في البعض الآخر تبدو وكأنها قد بدأت للتو في اتخاذ أولى خطواتها المرتعشة أو انها قد قابلت حواجز حقيقية أعاقتها عن المضى قدما. ففي العديد من الدول مثل السنغال وغانا وجنوب أفريقيا وكينيا، على سبيل المثال - بسبب التاريخ السياسي لهذه الدول- فقد ساهم المجتمع المدني فى تعزيز الممارسة السليمة للمواطنة لجميع الجماعات. أما فى سياق الصراعات أو ما بعدها، كما هو الحال بالنسبة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية أفريقيا الوسطى ورواندا وبوروندي، فإن منظمات المجتمع المدني تعمل في ظل أوضاع سياسية معقدة لا تفضي بشكل خاص إلى الاستفادة منها [٣٢].

وفى سياق الحديث عن الآلية الأفريقية لمراجعة النظراء، يمكن القول بتفاوت مشاركة المجتمع المدنى من دولة لأخرى، حيث هيمنت الحكومات على عملية المراجعة فى بعض الدول مما أثار القلق حول موضوعيتها، فى حين امتثل عدد قليل من الدول الأفريقية بشكل كامل مع مبادئ الآلية وعدم وجود محاولات صارخة للحكومة للتلاعب بعملية المراجعة. وفى هذا الأطار تبرز تجربة رواندا وغانا كنموذجين متمايزين.

حيث ساهم النموذج الغانى فى خلو عملية المراجعة من التلاعب السياسى، بالإضافة إلى تشجيع المشاركة القوية للمواطنين ومنظمات المجتمع المدنى فى العملية. وهو ما أدى إلى إفراز تقييم ذاتى قوى، وخطة عمل تفصيلية اعتمدتها الحكومة فى وقت لاحق. فى حين وصفت عملية المراجعة فى رواندا باعتبارها

موجهة بشكل أساسى من الحكومة. حيث تم إجراء عملية التقييم الذاتى من قبل الفرق الفنية تحت إشراف الحكومة وسكرتارية نيباد، هذا على الرغم من أن بعض منظمات المجتمع المدنى قد أعربت عن تقديرها لتقرير التقييم الذاتى لرواندا [٣٣].

كما تشير إحدى الدراسات أنه على الرغم من أن العملية قد دُشنت في مارس ٢٠٠٤، فلم يشارك المجتمع المدني – باستثناء عدد قليل من أعضاء المفوضية الوطنية - حتى أواخر سبتمبر، عندما قام معهد جنوب أفريقيا للشؤون الدولية، بدعوة من سكرتارية نيباد الوطنية، بتيسير ورشة عمل تدريبية/معلوماتية للمجتمع المدني بشأن الآلية الأفريقية لمراجعة النظراء. وقد كان هذا قبل شهرين فقط من مراجعة تقرير التقييم الذاتي في ١٧ ديسمبر ٢٠٠٤. وقد ركز التدريب على: (أ) شرح عملية الآلية الأفريقية لمراجعة النظراء؛ (ب) توجيه بشأن استبيان التقييم؛ و(جـ) مجال "التقييم الذاتي" في العملية. وتمثل الهدف من التدريب في جذب اهتمام المجتمع المدني بالمشاركة في العملية. وخلال ورشة العمل، تم تناول تفسيرات عملية الآلية الأفريقية لمراجعة النظراء ومعاييرها والاستبيان ودور المجتمع المدني طوال العملية، في زمن بلغ ساعتين إلا الربع، متبوعة بنحو ٤٠ دقيقة من الأسئلة والمناقشات. كما تم تخصيص فترة الظهيرة لتنظيم عمل جماعي يهدف إلى وضع برنامج عمل لصياغة استراتيجية للمجتمع المدني، لتقديمها للحكومة وسكرتارية الآلية [٣٤].

ورغم أن المبادرة كانت إيجابية، إلا أن ورشة عمل تستمر أقل من ثلاث ساعات غير كافية على الإطلاق، في ضوء نطاق المواد المراد تغطيتها، والتفكير المتعمق الذي كان ينبغي أن يتم. لذا لم يكن يوم واحد من التدريب في سياق ورشة العمل يمثل إعدادًا كافيًا للمجتمع المدني للمشاركة بفعالية في عملية الآلية الأفريقية لمراجعة النظراء. ورغم أن هذه الورشة كانت خطوة أولى في رفع مستوى وعي المجتمع المدني، إلا أنها لم تفض إلى أى استراتيجيات جديدة لتنسيق أعمالها، خارج نطاق الهياكل القائمة التي كانت ممثلة في المفوضية الوطنية للآلية الأفريقية لمراجعة النظراء [٣٥].

كما كان تمثيل المجتمع المدني ضعيفًا للغاية في المشاورات التي تمت في المناطق الريفية عن طريق لجنة مراجعة الآلية الأفريقية لمراجعة النظراء خلال الفترة من ١٨ حتى ٣٠ أبريل ٢٠٠٥. وقد تم تنظيم اثنى عشر اجتماعا في الأقاليم (اجتماع لكل إقليم).

وبالإضافة إلى ذلك، أكد ممثلو المجتمع المدني الذين حضروا الاجتماعات المنعقدة عام ٢٠٠٤ في الأقاليم لتوزيع الاستبيان وجمع المعلومات، أنهم قد حضروا اجتماعًا واحدًا فقط، كان من المتوقع منهم خلاله قراءة الأسئلة والإجابة عنها مباشرة، وآخرون بالكاد تذكروا الأمر. وكان من تذكروا يرون بالإجماع أنهم كانوا يودون أن يكونوا على دراية أكثر بموضوع نيباد بوجه عام، والآلية الأفريقية لمراجعة النظراء بصفة خاصة، وأبدوا أسفهم أنهم لم يسمعوا عنها بعد ذلك.

ويوضح ما سبق أن الوقت المخصص للمشاورات التي نظمها فريق مراجعة الآلية الأفريقية لمراجعة النظراء في الريف كانت غير كافية وأن مستوى مشاركة المجتمع المدني كان ضعيفًا للغاية [٣٦].

ولكن على الرغم من توافق معظم الآراء على ما سبق، فثمة بعض الأوجه التى يتعين أخذها بعين الاعتبار، حيث لم تخل تجربة غانا من مواطن ضعف كما أن الحالة الرواندية وفى إطار تقييمها بشكل عام قد يكون لها مبرراتها.

ففى الحالة الغانية فعلى الرغم من كفاءة المعاهد الفنية المنتمية للمجتمع المدنى والتى تم اختيارها من قبل المجلس الوطنى للقيام باجراء المشاورات الفعلية والتقييم، فثمة تساؤلات عن الأساس الذي تم الاختيار بناء عليه. ولم تكن المشكلة الأساسية هي الثقة في المعاهد البحثية الفنية بقدر ما كانت الثقة في الأسلوب الذي اختاره المجلس الوطنى للمضى قدما.

وفى ذات السياق وفى اطار فعاليات التشاور والتحقق التى تمت، ومن أهمها، ورشة العمل للأطراف المعنية المنعقدة في (Akosombo) في مايو ٢٠٠٤، والتي

حضرها نحو ٢٠٠ شخص؛ وورشة العمل في (GIMPA) في فبراير ٢٠٠٥، والتي حضرها نحو ٥٠ شخصًا، وورشة العمل في فندق (Regency) في "أكرا" في يونيو ٢٠٠٥.

لقد عُقدت غالبية هذه الاجتماعات وغيرها في جنوب البلاد، في العاصمة "أكرا" أو بالقرب منها، مع توجيه دعوات لمجموعات المجتمع المدني من باقي المناطق للحضور. وقد حدد المجلس الوطني، أى الأفراد والمجموعات التى ستتم دعوتها لحضور ورش عمل التوعية والبرامج الأخرى التابعة للمجلس. إذ لم يتم إصدار دعوات عامة، بل تم إرسال دعوات موجهة [٣٧].

وعلى صعيد التجربة الرواندية، تكمن قوة المفوضية الوطنية للآلية الأفريقية لمراجعة النظراء في الدعم التام الذي تتلقاه من الحكومة، وهو ما ينعكس في حقيقة مفادها أنها تحتوي على العديد من الشخصيات المهمة، ومن ثم تتمتع بقدرة قوية على الحشد. وفي الواقع، هناك ما يدعو إلى الإشادة بكمية المعلومات الهائلة التي استطاعت المفوضية إدراجها في تقرير التقييم الذاتي المبدئي الصادر عنها. ولقد كانت الحكومة هي المصدر الرئيسى لتلك المعلومات. وفي حالة رواندا، لو تم منح هذه المهمة للأطراف المعنية غير الحكومية، على الأقل فيما يخص التقييم المبدئي، لكانت هذه الأطراف واجهت صعوبات في حشد الموارد البشرية المختصة بأعداد كافية، وبخاصة على أساس تطوعي. وفيما عدا استثناءات قليلة، يمكن القول أن معظم منظمات المجتمع المدني الرواندية لا تزال ناشئة، ولا تزال قدرتها على تعبئة الموارد الداخلية منعدمة. وفي ظل هذه الظروف، فلا شك أنها لم تكن لتستطيع جمع المصادر البشرية اللازمة لإجراء مثل هذا التقييم. ومع هذا، فمن المتفق عليه بصفة عامة، أنه لم يُلاحظ وجود تدخل حكومي أثناء إجراء عملية التقييم الذاتي، بخلاف التواجد الحكومي القوي في تنظيم عملية التقييم [٣٨].

وتجدر الإشارة إلى وجود بعد آخر لمشاركة منظمات المجتمع المدنى، وهو ما أشار إليه أحد المحللين من حيث حضور بعض منظمات المجتمع المدنى عن

غيرها. حيث ظهرت مشاركة أكبر للمنظمات غير الحكومية ومراكز الفكر (Think Tanks) والتى شاركت على المستوى الفنى فى العملية بشكل أكبر من استخدام تلك الأخيرة كآالية للتحول الاجتماعى. أما عن الحركات النقابية فلم تشارك فى الآلية على النحو الذى يسهم فى تعزيز قضية العمال، كما لم تشارك منظمات الشباب فى هذه العملية. كما أن الحركات النسائية التى كانت ناجحة إلى حد بعيد فى تعزيز حقوق المرأة لم تشارك بشكل فعال فى الآلية [٣٩].

لذا فمن الصعوبة بمكان إطلاق حكم عام حول الأدوار التى اضطلع بها المجتمع المدنى فى الآلية نظرا لاختلاف هذه المشاركة من دولة لأخرى. ومع هذا يؤكد (Yarik Turianskyi) أن المجتمع المدنى جعل عملية المراجعة والتقييمات أكثر مصداقية، حتى فى الدول التى كانت مشاركتهم فيها محدودة [٤٠]. ومع هذا فإن مواطن الضعف الهيكلية والسياسية والمالية تميل إلى تقويض قدرة منظمات المجتمع المدنى على المشاركة بشكل كامل وبخاصة عند استمرار هذه العملية لأشهر أو سنوات [٤١].

ثانيا- بعض الآليات المقترحة لزيادة فعالية دور المجتمع المدنى الأفريقى فى الآلية الأفريقية لمراجعة النظراء

ثمة مقترحات عدة تم تقديمها لزيادة فعالية دور المجتمع المدنى فى الآلية، ومن أهمها:

أ- الإعداد والتحالف:

إن من أكبر الدروس التي يمكن للمجتمع المدني تعلمها من تجارب الدول المبكرة هو الحاجة إلى لعب دور قيادى في بداية عملية الآلية الأفريقية لمراجعة النظراء، بدءًا من التدشين الرسمي للمراجعات الوطنية. وينبغي ألا ينتظر المجتمع المدني دعوة من الحكومة لبدء التفكير أو التخطيط لدوره في الآلية الأفريقية لمراجعة النظراء. بل على العكس سيكون ميزان القوى بشكل واضح في غير مصلحة منظمات المجتمع المدني نظرًا لأن الوقت يحد من إمكانات التخطيط الجيد،

ولأن الأطراف العامة المسؤولة عن العملية الوطنية ستكون قد حددت أدوار اللعبة مسبقًا. ونتيجة لذلك، يجب على منظمات المجتمع المدني في الدول التي انضمت للآلية الأفريقية لمراجعة النظراء البدء فى تنظيم أنفسهم، لقبول تحدي المشاركة في تلك العملية الطويلة والصعبة.

وفي هذا الصدد، من الأهمية بمكان الإشارة إلى أنه في الدول الناطقة بالفرنسية مثل السنغال ومالي وبنين وجمهورية الكونغو، قامت منظمات المجتمع المدني بالفعل بتنظيم المعلومات وأنشطة التدريب لخلق ظروف مواتية لمشاركتها في المراجعات الوطنية. وبصفة عامة تم تنظيم هذه الأنشطة سعيًا إلى:

- التعرف على الآلية الأفريقية لمراجعة النظراء عن طريق الحصول على المعلومات وتدريب عناصر المجتمع المدني في هذه الدول؛
- التعلم من خبرات منظمات المجتمع المدني في الدول التي انضمت إلى الآلية الأفريقية لمراجعة النظراء مبكرًا؛
- خلق أُطر للجهود المتضافرة بين منظمات المجتمع المدني المهتمة بالآلية الأفريقية لمراجعة النظراء؛

وتؤكد هذه الخبرات أن التحضير والإعداد من قبل منظمات المجتمع المدني للآلية الأفريقية لمراجعة النظراء يتيح لها خلق و/أو تعزيز أطر العمل فيما بينها. ويتيح هذا العمل التحضيري للمجتمع المدني القضاء على انقساماته الداخلية، للتوصل إلى موقف مشترك قبل الشروع بشكل كامل في العملية [٤٢].

ومن الضرورى أن يكون المجتمع المدنى يقظا للتطورات فى عملية التقييم الذاتى للدولة، ولاسيما فى:

١. التوقيت الذى تعتزم فيه الدولة إطلاق عملية التقييم الذاتى.
٢. فى أيه مرحلة سيتم تشكيل المجلس الوطنى ومن الذى سيضطلع باختيار اعضاءه.

٣. الفترة الزمنية التى تتوقعها الحكومة لإتمام عملية التقييم الذاتى.

٤. فى أية مرحلة سوف يتم مراجعة تقرير التقييم الذاتى (عادة ما ياخذ ذلك شكل انعقاد مؤتمر وطنى للأطراف المعنية).

٥. فى أية مرحلة سوف تصدر الدولة تقريرها النهائى للتقييم الذاتى.

٦. ما هو الموعد المتوقع الذى سيقوم فيه فريق مراجعة الدولة بالمراجعة الرسمية.

٧. فى أيه مرحلة من المقرر أن يتم تقديم تقرير الدولة ومسودة برنامج العمل للجنة الشخصيات البارزة للنظر فيه.

هذا، وإذا كان فى رأى أى من الأطراف المعنية (غير الحكومية)، أن الحكومة لم تقدم فرصة عادلة لجميع الأطراف المعنية الوطنية لتقديم المساهمات فى التقييم الذاتى الوطنى للدولة، ويمكن تقديم هذه الشكاوى إما مباشرة إلى سكرتارية الآلية فى مدينة "ميدراند" بجنوب أفريقيا أو من الممكن أن تثار أثناء زيارة فريق المراجعة [٤٣].

وجدير بالذكر فى هذا المقام، أن الآلية الأفريقية لمراجعة النظراء عملية طويلة ومعقدة ومكلفة، وأن تقسيم العمل وحده هو الذي يتيح لمنظمات المجتمع المدني أن تؤدي عملها على نحو سليم، من خلال تكليف الأطراف ذات الصلة بلعب أدوار محددة وفقًا لقدراتها. حيث أن قطاعات المجتمع المدني لا تمتلك كلها الموارد الفكرية والمادية ذاتها. وفي ظل الحوار في بداية العملية، يمكنها أن تصبح قادرة على تحديد:

- الأشخاص الذين يمكنهم أن يصبحوا أعضاء بالمجالس الوطنية أو قادة لها؛

- الأشخاص الذين يمكنهم العمل على رفع مستوى الوعي بالآلية الأفريقية لمراجعة النظراء وشرح العملية لنطاق واسع من الجمهور. وعلى هذا المستوى، يجوز لقادة منظمات المجتمع المدني، على سبيل المثال، تحديد مترجمين فى اللغات

الوطنية، واستهداف (وتدريب إن لزم الأمر) الأطراف التي يمكنها الدفاع عن الآلية الأفريقية لمراجعة النظراء بلغة بسيطة مفهومة للجميع.

ب- المشاركة في كل مراحل العملية ومتابعة برنامج العمل:

عقب المرحلة التحضيرية، يجب أن يطالب المجتمع المدني بمكانة محورية في تشكيل المجلس الوطني. وتُعد هذه المطالبة أبلغ ضمان للاعتراف بالمجتمع المدني كطرف أساسى في الآلية الأفريقية لمراجعة النظراء [٤٤].

لا تنتهي الآلية الأفريقية لمراجعة النظراء بنشر تقرير مراجعة الدولة، إذ يجب على المجتمع المدني وضع خطة استراتيجية لمتابعة توصياته، ويجب أن يستمر في الضغط على الحكومة لضمان تنفيذ الحلول. وسعيًا لتحقيق هذه الغاية، يجب أن يحتفظ لمجتمع المدني بإطار للجهود المشتركة، وذلك بهدف:

خلق مراجعات فعالة لإجبار الأطراف المعنية على تنفيذ التزاماتها المدرجة في برنامج العمل الوطني، من خلال حشد وسائل الإعلام وتنظيم الأنشطة بشكل منتظم؛

- مراقبة برنامج العمل الوطنى والتقرير. ولا يعد هذا مهمًا لمنظمات المجتمع المدني فحسب، بل لعامة السكان أيضًا؛
- حشد موارد المجتمع المدني لتنفيذ برنامج العمل الوطني. وتُعد هذه فرصة لوضع منظمات المجتمع المدني كقوي للتغيير السياسي والاجتماعي؛
- تشجيع القطاع الخاص على أن يلعب دورًا قياديًا في تنفيذ برنامج العمل الوطني؛
- إضفاء الطابع المؤسسي على الممارسات الجيدة التي أثبتت جدواها خلال المراجعات الوطنية؛
- تقييم تأثير برامج العمل الوطنية [٤٥].

وثمة مقترحات أخرى تتعلق بمنظمات المجتمع المدنى ذاتها من حيث ضرورة الإلمام ابتداءا بالآلية الأفريقية لمراجعة النظراء، حيث أن تحقيق المعرفة يعتبر

عاملا أساسيا فى هذا المقام، وهناك عدد من منظمات المجتمع المدني التي توفر التدريب لمنظمات المجتمع المدني الأخرى لمساعدتها على إعداد وتحقيق أقصى استفادة من العملية الوطنية للآلية. علاوة على ضرورة وضع آلية اتصالية بين الفاعلين في المجتمع المدني كافة وحلفائهم؛ وتنظيم حملات دعائية وممارسة الضغوط السياسية على القادة، بغرض تعزيز دور المجتمع المدني ومساهمته (٤٦).

كما يمكن لوسائل الإعلام أن تكون حليفا قيما للغاية للمجتمع المدنى، وذلك في جميع مراحل العملية. ولا سيما في المراحل الأولى عندما لم تحسم الحكومة أمرها حول كيفية إجراء عمليات الآلية، حيث يمكن أن تكون وسائل الإعلام أداة مفيدة لنشر المعلومات إلى المجتمع المدني، علاوة على حشد الدعم لمبادرات المجتمع المدني المشتركة، وكذلك للإشارة إلى الحكومة بأن المجتمع المدنى على بينة بقواعد الآلية وسوف يصر على وجود عملية مفتوحة وشفافة (٤٧).

كما يتعين على المجتمع المدنى العمل على تيسير الوصول إلى الوثائق المتعلقة بنيباد والآلية لتكون فى متناول الجمهور، ويتأتى ذلك عن طريق ترجمتها إلى اللغات المحلية، مع نشر نتائج تقرير الآلية على نطاق واسع (٤٨).

ويمكن القول إجمالا أن من أهم النجاحات التى حققتها الآلية وفقما أشار إليه البعض، هى أنها قد عملت على فتح المجال السياسى لمشاركة المواطنين فى النقاشات السياسية وتعزيز الحوار الوطنى مع زيادة الدعوة لتحقيق الحكم الجيد وتقديم الخدمات على نحو أفضل (٤٩).وتيسير الحوار بين مختلف الفاعلين على المستوى الوطنى حول قضايا الحكم (٥٠).فقد عملت الآلية على تيسير الحوار بين الحكومة، والمجتمع المدنى، وقطاع الأعمال، والمواطنين، وبالتالى فقد خلقت منتدى حيث يمكن مناقشة قضايا الحكم بحرية، وقد أعطى ذلك فرصة للفاعلين غير الحكوميين لإثارة الاهتمامات بشأن تحديات الحكم والتفاعل بصددهم بشكل مباشر مع ممثلى الحكومة. نتيجة لذلك، جاءت غالبية تقارير الآلية موثوقة فى تقييم الجوانب الإيجابية وكذلك السلبية للحكم (٥١).

خـاتـمـة

بعد العرض السابق، وفيما يخص مشاركة منظمات المجتمع المدنى فى الآلية، يمكن القول بتباين هذه المشاركة، وثمة عدد من الملاحظات يجدر الإشارة إليها فيما يلى:

اولا : فيما يخص وثائق الآلية (قبل مراجعة الاستبيان)، فلم تشر بالفعل إلى وصف وإطار محدد لمشاركة منظمات المجتمع المدنى. لذا فإن الوقوف على وصف وتحديد دقيق للمجتمع المدنى لم يوجد، كما أن وجود إطار يحدد بوضوح كيف تتم هذه المشاركة ونوعية الأدوار التى يمكن أن تقوم بها هذه المنظمات لم يوجد أيضا سوى فى الحالات المتعلقة بإجراء المشاورات معها، وهو ما ترك مساحة للدول المشاركة لتحدد هذا النطاق كيفما تشاء.

ومع هذا تتوجب الإشارة إلى أنه بوجه عام يصعب الاتفاق على معنى محدد للمجتمع المدنى، حتى أن معظم المحللين يكاد يتفق مع التعريف القائل بأن المجتمع المدنى الحديث هو مجموع المؤسسات والمنظمات والافراد الواقعين فيما بين الأسرة والدولة والسوق والتى يشترك فيها الأفراد طواعية للنهوض بالمصالح المشتركة. كما أن درجة النضج التى حققها المجتمع المدني فى أفريقيا تختلف من دولة إلى أخرى. حيث تلعب بيئة الصراعات فى هذا الإطار دورا مهما، حيث تعمل منظمات المجتمع المدني في ظل أوضاع سياسية معقدة لا تفضي بشكل خاص إلى الاستفادة من إمكاناتها. ومع هذا يمكن القول بوجود أدوار لتلك المنظمات لتحقيق الحكم الجيد ومن بينها ممارسة الضغط لتنفيذ القوانين القائمة أو تبني مبادرات تشريعية وإصلاحات مؤسسية جديدة والتى من شأنها تعزيز تطبيق مبدأ سيادة القانون والعدالة الاجتماعية، وتحسين مستوى الشفافية في الحكومة وزيادة توافر المعلومات حول السياسات وتنفيذها.

ثانيا: يمكن الإشارة إلى ثلاثة أدوار رئيسية قامت بها منظمات المجتمع المدنى فى الآلية، وهى: الاشتراك فى الهياكل الوطنية للآلية، والمشاركة فى المشاورات وتنظيم ورش العمل للتوعية والتعلم، وتلك الأدوار المتعلقة بمتابعة وتقييم برامج العمل الوطنية. ومع هذا فإن تلك الأدوار الأخيرة لازالت محدودة مقارنة بنظيرتها السابقة.

ثالثا: يمكن القول بأن المحددات الأساسية لدور المجتمع المدنى فى الآلية، تتمحور حول الدولة وطبيعة علاقتها بالمنظمات، بيد أن طبيعة هذه المنظمات ذاتها وقدراتها ودرجة استعدادها تمثل محددات أساسية أخرى فى هذا الصدد، وهو ما تمت الاشارة اليه تحديدا فى النموذج الرواندى وذلك فى سياق الانتقادات التى وجهت اليه من تقييد مشاركة منظمات المجتمع المدنى فى العملية، حتى ذهب أحد المحللين بأن ذلك كان أمرا حتميا فى ظل أن معظم منظمات المجتمع المدني الرواندية لا تزال ناشئة، ولا تزال قدرتها على تعبئة الموارد الداخلية منعدمة. وفي ظل هذه الظروف، فلا شك أنها لم تكن لتستطيع جمع المصادر البشرية اللازمة لإجراء التقييم الذاتى.

رابعا: يشير المحللون إلى صعوبة إطلاق حكم عام حول الأدوار التى اضطلع بها المجتمع المدنى فى الآلية نظرا لاختلاف هذه المشاركة من دولة لأخرى. ومع هذا يمكن القول بأن المجتمع المدنى قد جعل عملية المراجعة والتقييمات أكثر مصداقية، حتى فى الدول التى كانت مشاركتهم فيها محدودة. ومع هذا فإن مواطن الضعف الهيكلية والسياسية والمالية تميل إلى تقويض قدرة منظمات المجتمع المدنى على المشاركة بشكل كامل وبخاصة عند استمرار هذه العملية لأشهر أو سنوات.

خامسا: بناء على ما سبق ثمة بعض المقترحات لتفعيل مشاركة المجتمع المدنى فى الآلية وهى: ضرورة الإلمام ابتداءا بالآلية الأفريقية لمراجعة النظراء، مع لعب دور قيادى في بداية عملية الآلية بدءًا من التدشين الرسمي للمراجعات الوطنية. وينبغي ألا ينتظر المجتمع المدني دعوة من الحكومة لبدء التفكير أو التخطيط لدوره في الآلية. كما أن منظمات المجتمع المدني بحاجة الى العمل في إطار شراكات وتحالفات لتجميع الموارد والتخفيف من الآثار السلبية المترتبة عن التصرف وحدها.

الملاحـق

ملحق رقم (١) : دليل المقابلة المتعمقة (باللغة الانجليزية)

ملحق رقم (٢) : دليل المقابلة المتعمقة (باللغة الفرنسية)

ملحق (١)
دليل المقابلة المتعمقة (الإنجليزية)

Cairo University
Institute of African Research & Studies
Department of Politics & Economics

AN ASSESSMENT OF THE AFRICAN PEER REVIEW MECHANISM (APRM) AND THE ROLE OF THE AFRICAN CIVIL SOCIETY

An In-depth Interview Guide

This Guide is intended for academic research purposes only. It constitutes a part of a PhD thesis. It aims at assessing the African Peer Review mechanism (APRM), as well as the role the African civil society plays therein. It is divided into two main sections: the first seeks to evaluate the APRM in terms of achieving its objectives, the most successful models, as well as its weaknesses. (This section consists of eight questions).
The second section seeks to determine the basic roles of the African civil society in the APRM as well as evaluating these roles. It addresses also its relationship with the African states and the most important ways to activate its role in the future. (This section consists of six questions).
If you would rather not to answer a question, you may leave it blank; however, the results of the research would be most beneficial if you would kindly answer all the questions.

Name:

Occupation:

Institution:

1	**In your opinion, What are the most important objectives the APRM seeks to achieve?**
2	**Does the APRM's lack of a punitive tool affect the degree by which the African states that acceded to the APRM adhere to the "governance standards"?**
3	**What do you think about the APRM Questionnaire before and after it was reviewed?**
4	**What have the major successes of the APRM been?**
5	**Which African countries do you consider as successful models in the implementation of the APRM? In your opinion what are the main reasons behind this success?**
6	**Did the results of the review process of any of the African countries, which acceded to the APRM, impact the international development assistance this country receives, either positively or negatively, in accordance with these results? If any, please provide some examples.**
7	**What are the main challenges facing the APRM?**

8	**What inputs does the APRM need to consolidate its successes and overcome the challenges facing the mechanism?**
9	**To what extent do the APRM documents contribute in framing specific and effective roles for the African civil society organizations in the APRM?**
10	**In your opinion, what are the most important roles played by the African civil society organizations in the various stages of the APRM?**
11	**To what extent do the African states provide real opportunities for effective participation of the African civil society organizations in the APRM?**
12	**Do you think there is a degree of variation in the participation of the African civil society organizations in the APRM in various African countries, with some being open while others are being restricted? If any, what are the main reasons?**
13	**What is your evaluation of the actual roles of the African civil society in the APRM?**
14	**What are the most important suggestions to activate the participation of the African civil society in the APRM?**

ملحق (٢)
دليل المقابلة المتعمقة (الفرنسية)

Université du Caire
L'Institut des Recherches et des Études Africaines
département politique et économique

ÉVALUATION DU MÉCANISME AFRICAIN D'EVALUATION PAR LES PAIRS (MAEP) ET LE RÔLE DE LA SOCIÉTÉ CIVILE AFRICAINE

Un guide d'entrevue en profondeur

Ce guide est destiné, seulement, à une recherche académique. Il constitue une partie d'une thèse de doctorat. Il vise à évaluer le mécanisme africain d'évaluation par les pairs (MAEP), et le rôle de la société civile africaine. Il est divisé en deux sections principales: la première vise à évaluer le MAEP en termes de réalisation de ses objectifs, les modèles les plus réussis, ainsi que ses faiblesses. (Cette section se compose de huit questions).
La deuxième section cherche à déterminer les rôles principaux de la société civile africaine dans le MAEP, ainsi que l'évaluation de ces rôles. Elle aborde également ses relations avec les États africains et les moyens les plus importants pour dynamiser son rôle dans l'avenir. (Cette section se compose de six questions).
Au cas où vous souhaitez de ne pas répondre à une question quelconque, n'hésitez pas de laisser le champ vide, mais il est à noter que les résultats de la recherche ne seraient pas utiles sauf si vous avez, amiablement, répondu à toutes les questions.

nom:

La profession:

L'établissement:

1	**À votre avis, quels sont les objectifs les plus importants que le mécanisme compte à réaliser?**
2	**Est-ce que l'absence d'un dispositif punitif du MAEP a une conséquence sur le degré de la conformité aux «standards de gouvernance» par les Etats africains ayant adhéré au MAEP?**
3	**Que pensez-vous du questionnaire du MAEP avant et après sa révision?**
4	**quels sont les succès les plus importants réalisés par le mécanisme?**
5	**Quels sont les pays africains qui ont eu le plus succès dans l'application du mécanisme? À votre avis quelles sont les principales raisons de leurs succès?**
6	**est –ce que le résultat du processus d'évaluation des pays africains membres du mécanisme a joué un rôle pour l'augmentation/diminution des aides de développement international pour ces pays selon ce résultat? S'il est vrai qu'il a joué un rôle, pouvez-vous citer quelques-uns?.**
7	**Quels sont les principaux défis auxquels fait face le MAEP?**

8	**quels sont les besoins nécessaires pour renforcer les succès du mécanisme, et diminuer les défis qui l'empêchent.**
9	**À quel niveau peuvent contribuer les documents du mécanisme dans la formulation des rôles déterminés et adéquats pour les organisations des sociétés civiles africaines au sein du mécanisme?**
10	**À votre avis, quels sont les rôles les plus importants que les sociétés civiles africaines ont joués au sein du mécanisme?**
11	**À votre avis, dans quelle mesure les Etats africains ont réalisé des occasions réelles en guise d'une participation forte pour les organisations des sociétés civiles africains au sein du mécanisme.**
12	**Pensez-vous qu'il y'a un degré de variation concernant la participation des organisations de la société civile africaine dans le MAEP dans divers pays africains, certains étant ouverts tandis que d'autres sont limités? Le cas échéant, quelles sont les principales raisons?**
13	**Comment vous évaluez les rôles réels de la société civile africaine dans le MAEP?**
14	**avez-vous des suggestions pour activer la participation de sociétés civiles africaines au sein du mecanisme?**

الهـــوامـــش

١. للمزيد حول مبادرة «نيباد»، انظر:

د. عراقى عبد العزيز الشربينى، المشاركة الجديدة لتنمية أفريقيا (نيباد-NEPAD): مقدمة تعريفية، سلسلة دراسات مصرية أفريقية (٧) مايو ٢٠٠٢، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، برنامج الدراسات المصرية الأفريقية.

٢. للمزيد حول «الآلية الأفريقية لمراجعة النظراء»، انظر:

نشوى مختار حسين، «الآلية الأفريقية لمراجعة النظراء: رؤية جديدة للعمل الأفريقى المشترك» ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر الدولى «الاتحاد الافريقى: خمسون عاما من العمل الأفريقى الوحدوى»، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٢-٢٣ مايو ٢٠١٣.

٣. تضمنت قائمة الخبراء السادة والسيدات الموقرين الآتية أسماؤهم وصفاتهم:

١- Grant Masterson: مدير برنامج الآلية الأفريقية لمراجعة النظراء بالمعهد الانتخابى للديموقراطية المستدامة فى أفريقيا (EISA). (جنوب أفريقيا) وهو منظمة غير هادفة للربح.

٢- Yarik Turianskyi: مدير برنامج الحكم والآلية الأفريقية لمراجعة النظراء بمعهد جنوب أفريقيا للشئون الدولية (SAIIA). (جنوب أفريقيا) وهو معهد غير حكومى مستقل.

٣- Steven Gruzd: المدير السابق لبرنامج الحكم والآلية الأفريقية لمراجعة النظراء بمعهد جنوب أفريقيا للشئون الدولية. (٢٠٠٨-٢٠١١)

٤- Ozias Tungwarara: مدير مشروع مراقبة الحكم فى أفريقيا (AfriMAP). (جنوب أفريقيا)

٥- Maty Ndiaye Cisse: معاون مشروع (Project Associate) بمعهد أفريقيا للحكم. (السنغال)

٦- Kabinet Cisse : المدير التنفيذى لمركز التجارة الدولى للتنمية. (غينيا) (قام هذا المركز بتنظيم ورشتى عمل لتشجيع حكومة غينيا على الانضمام للآلية وذلك فى عام ٢٠٠٨).

٧- M. Sékou Traore : رئيس جمعية الساحل لمساعدة المرأة والطفل. (مالى) (قامت هذه الجمعية بتمثيل المجتمع المدنى فى اللجنة الوطنية للآلية الأفريقية لمراجعة النظراء فى مالى).

٨- Dr. Samuel Cudjoe: منسق بالسكرتارية الوطنية للآلية الأفريقية لمراجعة النظراء فى غانا.

٩- Constanze Westervoss : إحدى موظفى وحدة دعم الآلية الأفريقية لمراجعة النظراء باللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

١٠- Assah Gustave : منسق وطنى بالمراقبة الاجتماعية. (بنين)

١١- Baboucarr Koma : أحد كبار موظفى البنك الأفريقي للتنمية.

١٢- Dalmar Jama : منسق، سكرتارية الآلية الأفريقية لمراجعة النظراء.

ونتقدم اليهم جميعا بالشكر الجزيل على تعاونهم ومساهمتهم العلمية القيمة.

4. Objectives, Standards, Criteria and Indicators for the African Peer Review Mechanism, 9 March 2003, pp 2-3. at:

   http://www.uneca.org/aprm/documents/book5.pdf

5. Declaration on Democracy, Political, Economic and Corporate Governance, P 5, 7-8, at:

   http://www.uneca.org/aprm/documents/book2.pdf.

6. The African Peer Review Mechanism (APRM), (Base Document), 16/9/2003, at:

   http://www1.uneca.org/Portals/aprm/Documents/KeyDocuments/APRMBaseDocument.pdf

7. African Peer Review Mechanism: Organisation and Processes, 9 March 2003, p 13, at:

   http://www.africanreview.org/docs/govern/aprmorg.pdf

8. Memorandum of Understanding on The African Peer Review Mechanism ("THE MOU"), 9 March 2003, p5, at:

   http://www.afrimap.org/english/images/treaty/APRM%20Mo U.pdf

٩. انظر:

Country Review Report Federal Republic of Nigeria, APRM Country Review Report No 8, June 2008, p 29,32, at:

http://new.uneca.org/Portals/aprm/Documents/CountryReports/Nigeria.pdf

10. Country Review Report Republic of Mauritius, No. 13, July 2010, p 37, at:

    http://new.uneca.org/Portals/aprm/Documents/CountryReports/Mauritius.pdf

11. Country Review Report of People›s Democratic Republic of Algeria, No 4, July 2007, p 36, at:

http://new.uneca.org/Portals/aprm/Documents/CountryReports/Algeria_EN.pdf

١٢. كما ضمت المفوضية ٢٧ عضوا من السلطات العامة (الحكومة والبرلمان والقضاء)، و١٣ عضوا من القطاع الخاص. انظر:

APRM Country Review Report, Republic of Benin, No. 6, January 2008, p 35, at:

http://new.uneca.org/Portals/aprm/Documents/CountryReports/Benin.pdf

١٣. كما ضم المجلس ١٤ عضوا من المؤسسات العامة (الحكومة والبرلمان)، و٤ أعضاء من القطاع الخاص. انظر:

Country Review Report of Burkina Faso, No 9, May 2008, p p 40-41, at:

http://new.uneca.org/Portals/aprm/Documents/CountryReports/BurkinaFaso.pdf

14. Country Review Report of People›s Democratic Republic of Algeria, op. cit., p 33.
15. Country Review Report of the Republic of Ghana, June 2005, pp 137-138, at:

http://new.uneca.org/Portals/aprm/Documents/CountryReports/Ghana.pdf

16. Electoral Institute for Sustainable Democracy in Africa, Civil society and the APRM, at: http://www.eisa.org.za/aprm/toolkit/cso.htm.
17. Julien K. Natielsé, «Burkina Faso», in: Open Society Initiative for Southern Africa (OSISA), **The African Peer Review Mechanism: A Compilation of Studies of the Process in Nine African Countries** (Johannesburg: OSIAS, 2010), pp 133-134.
18. Country Review Report of the Republic of Ghana, **op. cit**., p136.
19. **Ibid**, p 136.
20. The APRM Monitor, Newsletter No. 3, February 2007, p 3, at:

http://www.pacweb.org/Documents/APRM-Monitor/APRM_Monitor_3.pdf

٢١. يمكن الاطلاع بوجه عام على بعض المذكرات، منها على سبيل المثال:

- African Peer Review: SAICA Submission on Question 2, Objective 5 (Corporate Governance), at:

http://www.content.eisa.org.za/sites/eisa.org.za/files/imports/import-data/aprm/pdf/cso-accountants.pdf

- SANGOCO and the APRM: A Submission to the South African Process, at:

http://www.content.eisa.org.za/sites/eisa.org.za/files/imports/import-data/aprm/pdf/cso-sangoco.pdf

22. Steven Gruzd,»Comparative Analysis of Civil Society Engagement in the APRM: Economic Governance and Management», in: Grant Masterson & Others (eds.), **Peering the Peers: Civil Society and the African Peer Review Mechanism** (Johannesburg: EISA, 2010), p 117, 119.

23. Draft African Peer Review Monitoring Project: APRM Monitoring and Advocacy Template (AMAT), 14 December 2010, pp 2-3, at:

http://www.saiia.org.za/images/stories/research/aprm/amp_toolkit/ampt_circulation_draft_20101214.pdf

24. Ibid, p 5.

٢٥. الأسئلة التوجيهية للمقابلات الشخصية:

١. ما مدى نشاط المجلس الوطني والسكرتارية ونقطة الارتكاز، وغيرها من الجهات، عقب استكمال المراجعة: هل تم الاحتفاظ بها أم تغييرها وبأي صيغة؟ ما الموارد وقوة العمل المخصصة للآلية الأفريقية لمراجعة النظراء عقب استكمال المراجعة؟

٢. هل تمتلك منظمات المجتمع المدني/ المنظمات غير الحكومية فرصة المشاركة في تنفيذ أنشطة برنامج العمل الوطنى أم أن العملية خاضعة بشكل صارم لسيطرة الحكومة؟

٣. ما مدى نشاط الحكومة في ترويج الآلية الأفريقية لمراجعة النظراء بين المواطنين وإضفاء صفة الشرعية عليها بصفة عامة؟

٤. ما الدور الذي تلعبه الآلية الأفريقية لمراجعة النظراء على المستويات المحلية/الإقليمية؟ هل يحصل الأفراد على هذه المستويات على فرصة للمشاركة في تنفيذ برنامج العمل؟ انظر: Ibid, pp 5- 6.

26. **Ibid**, p 6.

٢٧. ويتم تقييم كل بند من بنود برنامج العمل على حدة بناءً على معيارين: التقدم المحرز، وصلته بعملية الآلية الأفريقية لمراجعة النظراء. وفيما يخص المعيار الأول، يتم إعطاء ضوء أحمر أو أصفر أو أخضر. أما فيما يخص المعيار الثانى، يتم منح تصنيف «+» أو «-». وفيما يلى توضيح ذلك:

المعيار الأول : تقييم التقدم في بنود برنامج العمل الوطنى على النحو التالى:

الضوء الأخضر: ويعنى أنه قد تم إحراز تقدم كبير في التعامل مع القضية/أو تم تناولها والانتهاء منها. بينما ينصرف الضوء الأصفر: إلى أنه قد تم إحراز بعض التقدم في القضية/أو بدء العمل فيها، لكن تبدو الحكومة على المسار الصحيح للانتهاء منها في غضون فترة معقولة. وأخيرا يشير الضوء الأحمر: إلى أنه لم يتم إحراز تقدم في القضية / أو تم إحراز تقدم ضئيل للغاية ولا تبدو الحكومة على الطريق الصحيح لاتمامها في المستقبل القريب.

المعيار الثانى: تقييم مدى الارتباط بالآلية الأفريقية لمراجعة النظراء على النحو التالى:

«+» : تم وصف القضية كمبادرة للآلية الأفريقية لمراجعة النظراء / أو تم ربط القضية بالإدارة الحكومية المسؤولة عن تنفيذ برنامج العمل الوطنى الخاص بالآلية.

«-» : لا يوجد رابط بين القضية وعمليات الآلية الأفريقية لمراجعة النظراء في الدولة / أو أنه يجرى العمل على القضية تحت رعاية منظمة ليس لها صلة واضحة بعملية الآلية الأفريقية لمراجعة النظراء. انظر: Idem.

28. Ibid, pp 7-8.

كما يمكن الاطلاع على الدليل التجريبى لمشروع مراقبة الآلية والذى يتضمن بالإضافة إلى العناصر الأساسية فى نموذج مراقبة الآلية بيانا توضيحيا بإجراء المقابلة وتحليلها وأطرافها المختلفين، انظر:

APRM Monitoring and Advocacy Template Pilot Guide (AMAT Pilot Guide), 14 January, 2011, at:

http://www.saiia.org.za/images/stories/research/aprm/amp_toolkit/ampt_pilot_guide_20110114.pdf

29. Is Uganda on Track With Commitments in The APRM Process?, A UGMP Annual Governance Status Report for 2009, February 2010, pp 11-12, at:

http://www.saiia.org.za/images/stories/research/aprm/amp_toolkit/ampt_ugmpgovernancereport_2009.pdf

30. Interview with Dalmar Jama, Coordinator – Corporate Governance, APR Secretariat. 10/10/2013.

31. Interview with:

Grant Masterson, Programme Manager: APRM- Electoral Institute for Sustainable Democracy in Africa (EISA), South Africa, 6/3/2013

& Baboucarr Koma, Senior Private Sector Officer, African Development Bank, 30/4/2013.

32. Ousmane Déme, **Between Hope and Scepticism: Civil Society and the African Peer Review Mechanism**, Insights Series, Partnership Africa Canada, October 2005, pp 29-30, at:
http://dspace.cigilibrary.org/jspui/bitstream/123456789/14785/1/Between%20Hope%20and%20Scepticism.pdf?1

33. Interview with Constanze Westervoss, Governance and Public Administration Officer, UNECA, APRM Support Section, Ethiopea, 4/4/2013.

34. Ligue des droits de la personne dans la région des Grands Lacs, «Rwanda», in: Open Society Initiative for Southern Africa (OSISA) **The African Peer Review Mechanism: A Compilation of Studies of the Process in Nine African Countries** (Johannesburg: OSIAS, 2010), p 307.

35. Idem.

36. Ibid, pp 308-310.

37. Adotey Bing-Pappoe, «Ghana», in: Open Society Initiative for Southern Africa (OSISA), **op.cit,** pp 173,175.

38. Ligue des droits de la personne dans la région des Grands Lacs, **Critical Review of the African Peer Review Mechanism Process in Rwanda**, January 2007, p14, at:
http://www.aprmtoolkit.saiia.org.za/en/component/docman/doc_download/87-atkt-rwanda-critical-review-aprm-process-2007-en.

39. Interview with Ozias Tungwarara, Director, Africa Governance Monitoring and Advocacy Project (AfriMAP), a project of the Open Society Foundations (OSF) network, South Africa, 26/4/2013.

40. Interview with Yarik Turianskyi, Head of the Governance and APRM Programme at the South African Institute of International Affairs (SAIIA), South Africa, 19/4/2013.

41. Interview with Steven Gruzd, Former Head of the Governance and APRM Programme at the South African Institute of International Affairs (SAIIA) (2008-2011), South Africa, 19/3/2013.

42. United Nations Economic Commission for Africa, **African Peer Review Mechanism (APRM): Handbook for African Civil Society**, June 2008, pp 13-14, at:

http://repository.uneca.org/bitstream/handle/10855/3668/bib.%20 29083_I.pdf?sequence=1

43. Electoral Institute for Sustainable Democracy in Africa, **op.cit**.
44. United Nations Economic Commission for Africa, **op.cit**., p 14.
45. **Ibid**, pp 14-15.
46. Interview with M. Sékou Traore, Président de l'Association du Sahel d'Aide à la Femme et à l'Enfance (ASSAFE), Mali, 29/5/2013.
    & Stephen Gruzd, op.cit.& Baboucar Koma, **op. cit**.,
47. Ross Herbert, **Influencing APRM: A Checklist for Civil Society** (Johannesburg: The South African Institute of International Affairs, 2007), p 9.

وفى هذا الإطار يمكن القول أن من المتطلبات المهمة لنجاح الشراكة بين الإعلام والمجتمع المدنى هى «وعى كل طرف» بدوره ومسئولياته – فالإعلام بكافة صوره وأشكاله – لا يستطيع التفاعل مع منظمات المجتمع المدنى دون أن توفر له تلك المنظمات معلومات محددة عن أدوارها وأنشطتها ومشاكلها وتطلعاتها، علاوة على توفير بيانات موضوعية حول أدائها والفئات المستفيدة ومنهجية عملها وغيرها. وعلى الجانب الآخر فإن مسئولية الإعلاميين تتمحور فى فهم دور منظمات المجتمع المدنى والقيم التى تقودها والإشكاليات أو المحددات التى تؤثر على فاعليتها مع مسئولية الانتقال إلى مواقع عمل هذه المنظمات للوقوف على الحقيقة . انظر: د. أمانى قنديل، الإعلام والمجتمع المدنى شركاء فى التنمية، سلسلة بناء قدرات المجتمع المدنى (٤) د.ت، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، القاهرة، ص ١١.

48. Juliet Nakato Odoi, Civil Society **Participation in Uganda's APRM Process** SAIIA Occasional Papers Series, No. 2, June 2008, p4, at:
    http://dspace.cigilibrary.org/jspui/bitstream/1234567 89/29488/1/S AIIA%20Occasional%20Paper%2 0no% 202.pdf?1
49. Interview with Dalmar Jama, **op.cit**.
50. Interview with Ozias Tungwarara, **op.cit**.
51. Interview with Yarik Turianskyi, **op.cit**.